

الأثار الاقتصادية لنظام الاحتياطي الجزئي وكيف يسهم في خلق الأزمات

The Economic Effects Of Fractional-Reserve Banking System And How It Contributes To Creating Crises

أ.د. مخلوفي عبد السلام

أ. بن يحي خولة

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر

جامعة طاهري محمد - بشار - الجزائر

ma_abdessalem@yahoo.fr

benyehia.khaoula@gmail.com

ملخص

يقوم النظام المالي العالمي بأكمله في الوقت الراهن على نظام الاحتياطي الجزئي والذي يعرف أيضا بمتطلبات الاحتياطي القانوني وهو أحد الأدوات غير المباشرة لسياسة النقدية، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بجزء من الوديعة لديه على شكل احتياط وإقراض الجزء الآخر للأفراد، وهو ما يعرف في الأدبيات الاقتصادية (عملية خلق النقود) إلا أن هذا النظام تعرض إلى عدة انتقادات من طرف الاقتصاديين من عدة نواحي. ومنه يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية في محاولة تقييم نظام الاحتياطي الجزئي من منظور اقتصادي، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن عملية خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي تساهم بشكل خطير بالإضرار بالنظام الاقتصادي. ذلك أن نظام الاحتياطي الجزئي غير قابل للاستمرار نتيجة حدوث الأزمات والدورات الاقتصادية المؤسس عليها. وأن الاستقرار النقدي والبنكي يمكن الوصول إليه بصورة أفضل من خلال نظام الإحتياطي الكامل (100%).

كلمات مفتاحية: الاحتياطي الجزئي، الاحتياطي الكامل، الأزمات الاقتصادية، خلق النقود، النظام النقدي العالمي.

Abstract

The Entire International Financial System is anchored in Fractional Reserve Banking (FRB) also known as the Statutory Reserve Requirement (SRR). Which Is an indirect instrument of monetary Policy. Fractional reserve banks do not keep all the money that their customers deposit with them, but lend a part of the deposit to other people. In most sources, it's called "Bank Money Creation". But This system was the target of several criticisms from the economists. The main objective of this paper is to try to assess Fractional Reserve Banking system from an economic perspective

The study concluded that the process of creating money through the Fractional reserve system seriously contributes to damage to the economic system, and that monetary and bank stability is better accessible through the full reserve system (100%).

Keywords: Fractional Reserve, Full reserve, Money creation, Economic crises Monetary system.

JEL Classification: E31,E32,E42, E59,G01.

مقدمة

من الركائز الأساسية التي يقوم عليها النظام المالي العالمي هي عملية خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي هذا الأخير نقل العالم إلى وضع شهد فيه العديد من الأزمات الاقتصادية وكان التضخم فيه شديدا نتيجة الإفراط في توليد النقود. مما أثار جدلا واسعا في الأدبيات الاقتصادية حول تصميم النظام النقدي نفسه والآلية التي يعمل بها عبر نظام الاحتياطي الجزئي، والتي كانت محل انتقاد من قبل العديد من الاقتصاديين المتمرسين.

إشكالية الدراسة: تعرض نظام الاحتياطي الجزئي إلى عدة انتقادات من طرف العديد من الاقتصاديين ذلك لأنه يساهم بشكل خطير بالإضرار بالنظام الاقتصادي. وبناء على ذلك يكن طرح الإشكال الرئيسي التالي: ماهي المخاطر والأثار المترتبة عن نظام الاحتياطي الجزئي؟ وكيف يسهم في خلق الأزمات الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكال الرئيسي تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- إن عملية خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي لها آثار فعلية على الاقتصاد الحقيقي واستقراره.

- يعتبر نظام الإحتياطي الجزئي من الأسباب الحقيقية للأزمات الاقتصادية.

هدف الدراسة: يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة البحثية في محاولة تقييم نظام الاحتياطي الجزئي من منظور اقتصادي وبرايز أهم الأثار والمشاكل الاقتصادية التي تنطوي عليها عملية خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي.

خطة الدراسة: يعالج موضوع الورقة البحثية من خلال التطرق الى أربعة عناصر أساسية بحيث يتناول العنصر الأول آلية عمل النظام النقدي عبر الاحتياطي الجزئي، أما العنصر الثاني فيعرض المؤيدون والمعارضين لنظام الاحتياطي الجزئي ومبرراتهم، ويوضح العنصر الثالث الأثار والمشاكل الاقتصادية لنظام الاحتياطي الجزئي، ليعرض في آخر عنصر نظرية الاحتياطي الكامل كبديل لنظام الاحتياطي الجزئي.

1. آلية عمل النظام النقدي عبر الاحتياطي الجزئي

1.1. التطور التاريخي للنظام البنكي وصولا إلى اتباع نظام الاحتياطي الجزئي: مع تطور العمل البنكي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية لاحظت هذه المؤسسات أن قسما كبيرا من الودعين يتكون ودائعهم فترات طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وبعد أن ازدادت هذه العملية لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم. وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل البنكي الى ممارسة عمليات الاقراض والتسليف ليدخل بعدها الفن البنكي في دور جديد مع تطور التعامل بالشيكات والتخلي عن قاعدة الذهب والتحرر من قيود الغطاء المعدني الكامل بحيث استطاعت البنوك التقليدية إحلال تعهداتها بالدفع محل النقود عند منح القروض والتسهيلات المصرفية لعملائها، وهذا ما

أعطى البنوك قدرة كبيرة على منح الائتمان من خلال ما توفر لديها من أموال المودعين باعتبارها وعاء كبيرا لجمع الأموال. (عبانه، 14-16 ديسمبر 2010).

واليوم أصبحت للبنوك القدرة على الإقراض بأضعاف الأصول المودعة لديها. وذلك من خلال المحافظة على جزء فقط من الأموال المودعة كاحتياطي سائل غير مقرض وإقراض الجزء المتبقي، عبر ما يعرف حاليا بنظام الاحتياطي الجزئي وبممارسة البنوك هاته الألية والتي أصبحت تعرف على نطاق واسع باسم "الصيرفة الجزئية" أو "توسع في الودائع" أصبحت البنوك التجارية تخلق المال من لا شيء وتقرضه بفوائد. وهكذا يتم إنشاء معظم العرض النقدي من قبل النظام البنكي التجاري في النظم النقدية للاقتصادات الحديثة. (Hulsmann Jorg Guido, 2000). بحيث يتم إنشاء 97% من المعروض النقدي في المملكة المتحدة اليوم ونسب مماثلة تنطبق على معظم الاقتصادات الصناعية.

2.1. ألية عمل النظام النقدي الحالي عبر الاحتياطي الجزئي: أصدر البنك المركزي للولايات المتحدة ومجلس الاحتياطي الفدرالي وثيقة بعنوان " الميكانيكا النقدية الحديثة " Modern Money Mechanics" فصل هذا الاصدار الممارسة المؤسسية لصك المال كما تستخدم من مجلس الاحتياطي الفدرالي وشبكة البنوك التجارية العالمية وهدف هذه الوثيقة هو وصف العملية الأساسية لخلق النقود في نظام الاحتياطي الجزئي المصرفي " Fractional Reserve Banking System". ويتم فيها وصف هاته العملية من خلال مصطلحات بنكية مختلفة ترجمتها كالتالي: تقرر حكومة الولايات المتحدة أنها تحتاج لبعض المال لذا تتصل بالاحتياطي الفدرالي لتقترض مبلغ 10 بليون دولار ويرد بنك الاحتياطي الفدرالي " حسنا سوف نشترى منكم سندات حكومية بما قيمته 10 بليون دولار لذا تأخذ الحكومة بعض القطع الورقية ترسم عليها بعض التصاميم وتسميها سندات الخزينة ثم تضع قيمة هذه السندات بما قيمته 10 بليون دولار وترسلها الى مجلس الاحتياطي الفدرالي والذي بدوره يعطي مجلس الاحتياطي الاتحادي بعض القطع الورقية المزينة ويطلقون عليها أوراق بنكنوت فدرالية احتياطية ويتم تعين قيمة 10 بليون دولار الى هذه المجموعة، يأخذ البنك الاحتياطي الفدرالي هذه الأوراق البنكنوت ويدها بسندات بمجرد الانتهاء من هذا التبادل تأخذ الحكومة أوراق البنكنوت الاحتياطية الفدرالية بما قيمته 10 بليون دولار وتودعها في حسابات بنكية. وبعد هذا الايداع تصبح هذه الأوراق رسميا مالا قانونيا مضيضة بذلك 10 بليون دولار للمال الأمريكي وهكذا يتم إنشاء 10 بليون دولار. بالطبع هذا المثال هو تبسيط فقط حيث أنه في الواقع يحدث التبادل إلكترونيا بدون استخداما للورق مطلقا ففي الواقع فقط 3% من المال الأمريكي يوجد بشكل ورقي و97% الأخرى موجودة في أجهزة الكمبيوتر فقط. الآن السندات الحكومية هي مصممة لتكون كأدوات للدين، وعندما اشترى بنك الاحتياطي الفدرالي هذه السندات بأموال أوجدت من العدم، تعد الحكومة بسد دين ذلك

المال الى بنك الاحتياطي الفدرالي بكلمات أخرى " المال أوجد بالدين " هذه المفارقة المذهلة حول أن المال أو القيمة توجد بالدين أو بالمسؤولية سوف تصبح أكثر وضوحا في مثالنا التالي: الآن يوجد مبلغ 10 بليون دولار في مصرف تجاري هنا يصبح الأمر مثيرا حيث أنه بناء على الممارسة الاحتياطية الجزئية تلك 10 بليون المودعة تصبح مباشرة جزء من ذخائر البنك وفيما يتعلق بمتطلبات الاحتياطي كما ورد في " الميكانيكا النقدية الحديثة" يجب أن يحافظ البنك على ذخائر مطلوبة قانونيا مساوية لنسبة معينة من الودائع ووفقا للأنظمة الحالية الاحتياطات القانونية المطلوبة قانونيا هي 10% وهذا يعني أنه مع وديعه قدرها 10 بليون دولار عشرة في المئة أي بليون دولار تحفظ كاحتياطي مطلوب بينما تعتبر التسعة الأخرى احتياطا زائدا ويمكن استخدامها كأساس للحصول على قروض جديدة. (عمران حسين، 2016).

ووفقا للدراسات الاقتصادية فإن النظام النقدي الحالي يوسع من عملية ضخ الأموال في الاقتصاد، على النحو التالي: إذا قام البنك المركزي بضخ مليار دولار في الاقتصاد، وعلى البنوك أن تحتفظ بحوالي 10% مقابل ودائعها، فإن هذا سيسمح للبنك الأول بإقراض 90% من هذا المليار دولار. و900 مليون دولار بدورها سوف تنتهي مع البنك الثاني، والذي سيقترض 90% من 900 مليون دولار. ليصبح مبلغ 810 مليون دولار في حوزة بنك ثالث، والذي بدوره سوف يقترض 90% من 810 مليون دولار، وهكذا تستمر الدورة من خلق المال للإقراض. وبالتالي فإن الحقن الأولي البالغ مليار دولار سيصبح 10 مليارات دولار أي أن المعروض من النقود سيتوسع بمضاعفة 10. ويلاحظ من هذا المثال أن البنك المركزي قد بدأ ضخنا نقديا قدره بليون دولار، في حين قامت البنوك بدورها إلى توسيعه ومضاعفته إلى 10 بلايين دولار. (Frank Shostak, 16-06-2017)

3.1. عملية خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي: تطلب البنوك المركزية من البنوك التجارية الاحتفاظ بجزء من إجمالي الودائع في النظام المصرفي على شكل احتياطي لمواجهة السحوبات غير المتوقعة التي قد تحدث مستقبلا، إلا أنه من خلال تطبيق نظام الاحتياطي الجزئي يحق للبنك القيام بخلق نقود إضافية انطلاقا من لا شيء استنادا على ودائع زبائنه. يتم خلق هذه النقود عندما يقوم المصرف بمنح قروض لزبائنه، ويتمثل القيد الوحيد لخلق نقود جديدة في أن نسبة ودائع الزبائن إلى إجمالي النقود التي يمتلكها البنك يجب أن تكون مساوية لمتطلبات الاحتياطي القانوني. (Larbani Moussa and Jilani ben Touhami Meftah, 2012)

ونوضح هذه العملية بشكل مبسط من خلال المثال التوضيحي التالي:

لنفترض أن أحد البنوك التجارية (أ) حصل على وديعة من شخص مقدارها 1000 دولار، وأن نسبة الاحتياطي الجزئي هي 10% من حجم الوديعة.

ميزانية البنك التجاري (أ)

أصول	خصوم
100: احتياطي	1000 وديعة أصلية (أولية)
900: قروض	

إذن المبلغ 900 هي كمية النقود التي تزيد عن الاحتياطي القانوني وبالتالي يمكنه أن يمنح هذا المبلغ كقرض وفي حالة إقراضه للأفراد فسيلاحظون إلى وضعه في بنك واحد أو بنوك متعددة كالتالي: (Jacky Mallett, 2011)

الجدول (1): التوسع في الودائع المصرفية بنسبة 10% من متطلبات الاحتياطي الجزئي

البنك	ودائع نقدية جديدة التي تستلمها البنوك	الاحتياطي القانوني 10%	قروض جديدة ناشئة عن ودائع جارية
أ	1000	100	900
ب	900	90	810
ج	810	81	729
د	729	72	656
و	656	66	590
هـ	590	59	531
.
الإجمالي	10000	1000	9000

Source : Jacky Mallett: the textbook fractional reserve banking model as a complex dynamic system. Proceedings of the Eighth International Conference on Complex Systems. 2011.

يتم تداول القروض من بنك لآخر بحيث إذا تتبعنا جملة القروض نجدها أصبحت تساوي 9000 بينما احتفظت البنوك بمبلغ 1000 دولار فقط وهي قيمة الوديعة الأولى والسبب يعود لمضاعف الائتمان وهو "عدد المرات التي يتضاعف بها الائتمان المصرفي".

$$M=1/10\% \quad M=10 \quad \text{مضاعف الائتمان (M) = مقلوب نسبة الاحتياطي الجزئي}$$

$$\text{قيمة إجمالي الودائع المشتقة (ΔM) = الوديعة الأولى (ΔC) × مضاعف الائتمان (M)}$$

$$(ΔM) = 10 \times 1000 \quad (ΔM) = (ΔC) \times (M)$$

$$\text{قيمة إجمالي الودائع المشتقة (ΔM) = 10000}$$

$$\text{قيمة إجمالي القروض = قيمة إجمالي الودائع المشتقة - الوديعة الأولى}$$

$$\text{قيمة إجمالي القروض = 10000 - 1000 = 9000}$$

إجمالي قيمة الاحتياطي (الجزئي) = الوديعة الأولى = 1000

نفترض الآن أن بعض زبائن البنك (أ) قاموا بإيداع مبلغ 1 مليار دولار، وبناء على هذه الوديعة الأولية يحق للبنك خلق نقود جديدة على شكل قروض، فإذا اعتبرنا هذه الوديعة (1 مليار دولار) تمثل 10 %، فإن البنك في هذه الحالة سيمتلك 10 مليار دولار يمكن في الواقع من خلال عملية حسابية بسيطة للمرء أن يرى ما يلي 1 مليار تمثل بالضبط 10 % من 10 مليار، كما يمكن استخراج الصياغة العامة لهذا النموذج كما تم حسابها أعلاه كما يلي: $(\Delta M) = (\Delta C) \times (M)$ حيث تمثل (ΔM) إجمالي النقود التي يمتلكها المصرف بعد العملية، (ΔC) تمثل الوديعة الأولية للزبائن و (M) مضاعف الائتمان. وبالتالي نجد أنه عندما يودع الزبائن وديعة بقيمة 1 مليار دولار، عندئذ يتملك المصرف ما قيمته 10 مليار دولار، وبطرح إجمالي النقود التي أصبح يمتلكها المصرف بعد عملية خلق النقود $(1-10) = 9$ مليار دولار.

إن هذه الدورة من خلق المال للإقراض يمكن أن تستمر إلى الأبد والنتيجة المتوسطة الرياضية هي أن مع كل وديعة تودع في النظام البنكي يخلق معها 10 أضعاف ذلك المبلغ من العدم، وهذا مبلغ ضخم جدا مما يدفعنا لطرح عدة أسئلة، هل ساهم البنك في خلق أي ثروة ليستحق بذلك هذا المبلغ الضخم؟ وهل حاز البنك على هذا المبلغ عن طريق أي نشاط اقتصادي، فني أو فكري؟ وهل حصل عليه من خلال بيعه لأصول معينة؟ وما لا شك أن الإجابة على هذه التساؤلات هي النفي القاطع لأنه تم خلق هذه النقود من العدم وببساطة يخلق البنك هذه النقود لأنه يمتلك الحق لفعل ذلك بقوة القانون. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012)

وتهدف المصارف من وراء هذا التوسع في إحداث وتوليد النقود إلى تحقيق أقصى ربح ممكن من وراء عمليات الائتمان المختلفة والتي تقوم أساسا على الإقراض بفائدة والذي يوفر أرضية خصبة لها لأن إنشاء الودائع المشتقة لا يخرج عن كونه إقراضا من المصارف لعملائها، وذلك أن صاحب الوديعة يعد وديعته رصيذا نقديا تحت تصرفه في الوقت الذي يكون المصرف قد اقترضها لعميل آخر، وهذا الأخير قد يودعها في مصرف آخر وهكذا تستمر عملية مضاعفة النقود. (عبانه، 14-16 ديسمبر 2010)

2. المؤيدون والمعارضين لنظام الاحتياطي الجزئي ومبرراتهم

بعد عرض كيفية خلق المال عبر نظام الاحتياطي الجزئي قد يتبادر للأذهان سؤال منطقي - هل هناك أي مبرر اقتصادي لخلق هذه النقود؟ تجدر الإشارة إلى أن هذا السؤال قد أثار جدلا واسعا في الأدبيات الاقتصادية، إذ وقف الكثير من الاقتصاديين المتحمسين ضد نظام الاحتياطي الجزئي.

حيث يعود عدم الثقة في نظام الاحتياطي الجزئي على الأقل إلى القرن 16 عشر من قبل المنظرين في (Salamanca) الإسبانية، وفي القرن 17 من قبل (David Hume)، وفي القرن 18 من قبل المنظرين لمدرسة

(Jefferson and Jackson) في عقود تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة هامة من الاقتصاديين في القرن 19 من القارة الأوروبية (Modeste and Cernuschi) من فرنسا، وكل من: (Michaelis، Hubner، Geyer، Tellkampف) من ألمانيا، بالإضافة الى مجموعة من الاقتصاديين المتميزين في القرن العشرين مثل (Ludwig von Mises) وكل من الثلاثة الحاصلين على جائزة نوبل للاقتصاد وهم: (Milton Friedman)، (James Tobin)، (Maurice Allais) والذين قاموا في مرحلة ما بتأييد تطبيق شرط الإحتياطي الكامل (100%) على الودائع الجارية لدى البنوك كبديل لتطبيق شرك الإحتياطي الجزئي. (JESÚS HUERTA DE SOTO, 2009)

أما أبرز الاقتصاديين الحاليين الراضين لنظام الإحتياطي الجزئي نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر كل من: (Hope et al. 1998)، (Jorg Guido Hulsmann 1998, 2000, 2003, 2004, 2008)، (Horbarth 2008)، (Huerta De Soto, 2009).

في حين وقف بعض الاقتصاديين مدافعين عن نظام الإحتياطي الجزئي ونذكر منهم: (Friedrich A. Hayek 1933)، (Selgin and White 1996)، (Salin 1998). وذلك من خلال إدعائهم من أن نظام الإحتياطي الجزئي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ولعل الحجة الأساسية بهذا الصدد تلك التي قدمها الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد فريديريك هايك Friedrich A. Hayek كما يلي:

" طالما أننا نستخدم قروض البنوك كأداة لتعزيز التنمية الاقتصادية، يجب علينا أن لا نكتثرت لنتائج دورة الأعمال، أي أن النتائج السلبية الناتجة عن خلق النقود تمثل الثمن الذي ندفعه لتسريع التنمية الاقتصادية والتي تتجاوز ما يمكن تحقيقه من خلال تجميع مدخرات الأفراد". (Larbani Moussa and Jilani ben Touhami Meftah, 2012)

وقد تم التصدي لهذه الحجة من طرف بعض الاقتصاديين المعارضين لنظام الإحتياطي الجزئي كالتالي:

- من المنظور الاقتصادي فإنه لا يوجد أساس للقول ((الفوائد تبرر التكاليف أو المخاطر أو أي شيء مشابه)) وهذا هو الحال بالنسبة للفوائد المزعومة لنظام الإحتياطي الجزئي، ذلك أن المستفيدين الوحيدون من نظام الإحتياطي الجزئي هم المصرفيون أنفسهم والذين تحميمهم قوانين السوق ومختلف الأنظمة والحكومات التي لديها الاهتمام الدائم والكبير بالحصول على الأموال الإضافية ومما لاشك فيه أنه لا يمكن للبنوك توفير هذه الأموال من خلال نظام التغطية الكامل 100%. ومن المنظور الاقتصادي لتحقيق توازن بين تكاليف وفوائد ممارسة الصيرفة الجزئية فان ذلك يكون فقط بحجب وإبعاد المصلحة الخاصة من مخطط هذا العمل. والحقيقة الواضحة أن البنوك بممارستها لنظام الإحتياطي الجزئي هي من تخلق المستفيدين والمتضررين، ذلك أنها تحقق فوائد لصالح بعض أفراد المجتمع في الوقت نفسه تزيد من سوء حالة بعض الأفراد الآخرين. (Hulsmann Jorg Guido, 2000)

- أما بالنسبة لحجة أن البنوك الممارسة للاحتياطي الجزئي تحفز التصنيع فعلى الرغم من أنه من المحتمل أن الاحتياطي الجزئي يحفز التصنيع إلا أنه لا يعزز من النمو الاقتصادي، ذلك أن النمو يعتمد على الكميات المتاحة من عوامل الانتاج وعلى العادات التي تجمع بين هذه العوامل. ومن الواضح أن طباعة المزيد من المال لا يزيد من كمية العوامل اللازمة في عملية الانتاج كما أنها لا تحسن من القدرة على تنظيم المشاريع ويترتب على ذلك في أحسن الأحوال أن ممارسة الاحتياطي الجزئي تضع الاقتصاد في مسار نمو مختلف، وفي أحسن الأحوال يتم (توجيه الدخل) لا كمن لا يمكن لها ولا تستطيع أن تزيد من النمو العام للاقتصاد. (Hulsmann Jorg Guido, 2000)

- ومن الخطأ أيضا افتراض أن ممارسة الاحتياطي الجزئي جيدة بشكل خاص ومناسب لضبط عرض النقود استجابة للتغيرات في الطلب على الأرصدة النقدية، والسبب أنه لا داعي لإجراء أي تعديل خاص لضبط عرض النقود، لأن زيادة الطلب على النقود يزيد من القدرة الشرائية للنقود (العملة) وبالتالي الموازنة بين الطلب وعرض النقود، وبطبيعة الحال انخفاض الطلب على النقود فان المعروض النقدي لا يجب أن يعدل أو يضبط مع الطلب على النقود ذلك أنه بخلاف لجميع السلع الأخرى فإن النقود نفسها تتكيف باستمرار مع ظروف السوق، والخدمة التي تقدمها وحدة واحدة من النقود يتم تعديلها باستمرار تحت أثر التغيرات في الطلب وعرض النقود، وبطبيعة الحال هذا التكيف الذاتي لا يعمل لصالح الجميع، ولا يمكن لأي تعديل أو أي مؤسسة ممارسة لنظام الاحتياطي الجزئي أن تغير هذه الحقيقة. (Hulsmann Jorg Guido, 2000)

لذلك يمكن القول أن نظام الاحتياطي الجزئي لم يتمكن من الاستمرار والهيمنة كل هذا الوقت نظرا للفوائد والمزايا التي يقدمها للاقتصاد كما يدعي كل من "Hayek; Salin; Selgin and White"، وإنما تعود هيئته واستمراره إلى لأنه النظام القانوني أي أنه محمي بواسطة القانون. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012)

3. الآثار الاقتصادية لنظام الاحتياطي الجزئي وكيف أنه يساهم في خلق الأزمات الاقتصادية

1.3 حقيقة الاحتياطي الجزئي: إن المشكلة الأساسية في نظام الاحتياطي الجزئي في خلق نقود من العدم دون أدنى جهد أو مخاطرة وبما أن هذه النقود لها قوة شرائية فهذا يعني خلق ثروة من العدم، في حقيقة الأمر ما تقوم به المصارف من خلق للنقود بهذه الطريقة ليس ثروة حقيقية وإنما هي عبارة عن مدخلات في الكمبيوتر ليس لها أية قيمة جوهرية أو مدعومة بسلع حقيقية، ولكن القانون يفرضها إلى جانب الأوراق النقدية والنقود المساعدة كأداة تبادل ووحدة تحاسب وحيدة في الاقتصاد. (Larbani Moussa and Jilani ben Touhami Meftah, 2012)

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن كل المقاييس الاقتصادية الرئيسية والمهمة كالوقت، الوزن، المسافة، تركز على أسس مادية أما نظام الاحتياطي الجزئي فهو المقياس الاقتصادي الوحيد الذي لا يركز على أساس مادي أو موضوعي. ولقد استخدم الذهب والفضة كنقود والنقود المدعومة بهما كمقياس حقيقي لتبادل وقياس القيم منذ العصور القديمة

إلى غاية انهيار نظام برتون وودز سنة 1971. ويتميز الذهب والفضة بثباتهما واتساقهما مع المقاييس المادية الأخرى للقيم في الاقتصاد، وهكذا يمكن القول أن خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي عملية غير طبيعية في الاقتصاد لأنها لا تركز على أساس مادي أو حقيقي. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012)

وبالتالي يمكن القول أن نظام الاحتياطي الجزئي ليس سوى مخطط احتيالي منتشر على نطاق واسع، إذ أنه يثري فئة معينة على حساب الآخرين كما أنه يجلب الاضطراب والاختلال للاقتصاد. إذ يتعين على البنوك الممارسة للصيرفة الجزئية استخدام لغة مخالفة غير التي يستخدمونها عادة ذلك أن مصطلح (الوديعة) هو مصطلح خادع، لأنه في الواقع هو (ائتمان) لمدة غير محدودة، ويتعين على هاته البنوك توجيه زبائنها على النحو التالي:

"عندما تضع ذهبك الخاص في بنكنا (الممارس للصيرفة الجزئية) فإنك تتخلى عن ملكيتك الخاصة له لفترة محددة من الزمن ونصبح نحن بذلك أصحاب الذهب وقد نستخدمه كيفما نشاء. في المقابل نقدم لك (ورقة بنكية) من البنك بكامل مبلغ الوديعة (الذهب) الخاصة بك، وندفع لك نسبة من الفائدة على استثمارك ونحن سوف نبذل قصارى جهدنا لإعادة استثمارك عند الطلب وإذا لم نستطع أن نعيده تعطى لك ورقة بنكية (سند) نتعهد فيه بإعادة وديعتك لأن معاملات البنك ليس مغطاة باحتياطي 100% ". وبالتالي من السخافة التكهن بنجاح البنوك الممارسة للصيرفة الجزئية تحت هذه الأحكام الصريحة والتي لا وجود لها اليوم. (Hulsmann Jorg Guido, 2000)

2.3. الأثار الاقتصادية لنظام الاحتياطي الجزئي وكيف يسهم في خلق الأزمات الاقتصادية: ومن بين الأثار السلبية والمشاكل الاقتصادية لنظام الاحتياطي الجزئي نذكر:

أ. **الدورات الاقتصادية:** إن من نتائج التغير في معدلات خلق النقود من خلال النظام البنكي التجاري هو خلق دورة اقتصادية¹ والتي لا علاقة لها بعوامل حقيقية كتغير المناخ أو التقدم التكنولوجي. والدورة الاقتصادية ليست مجرد سمة للاقتصاد الحديث إذ يمكن أن تؤثر سلبا على التنمية الاقتصادية وعلى ثقة المستهلكين والمستثمرين من الاستقرار الاقتصادي ذلك أنه في حال عدم الاستقرار الاقتصادي فإنه لا يشجع على الاستثمار على المدى الطويل. (Frank Shostak, 16-06-2017)

فحسب المدرسة النمساوية في الاقتصاد، يعتبر نظام الاحتياطي الجزئي من أهم مسببات دورة الأعمال ذلك أنه حسب نظرية دورة الأعمال يوجد عدم التطابق في مواعيد الاستحقاق بين هيكل موجودات ومطلوبات النظام البنكي، حيث تستخدم البنوك المطلوبات قصيرة الأجل (ودائع يمكن سحبها في أي وقت) لتمويل مشاريع طويلة الأجل عن طريق قروض طويلة الأجل. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012)

وقد تطرق Rothbard إلى هذه المشكلة كما يلي:

"يمكن النظر من زاوية أخرى إلى التضارب الكبير والمتأصل في نظام الاحتياطي الجزئي مع إحدى المبادئ الأساسية في الإدارة المالية والتي يمكن أن نلاحظها في كل مكان باستثناء الأعمال المصرفية، وهي أن الهيكل الزمني لأصول الشركة لا يجب أن يكون أطول من الهيكل الزمني لالتزاماتها". (Rothbard M, 2008).

ب. **الهلع المصرفي:** إن اتباع نظام الاحتياطي الجزئي يجعل البنك قريبا من الإفلاس، لأنه في كل لحظة تكون المطلوبات النقدية للبنك أكبر مما لديه فعليا في خزائنه، فعندما يقدم عدد كبير من الزبائن على سحب ودائعهم في الوقت نفسه يمكن أن يتسبب ذلك في حدوث هلع مصرفي قد ينتهي بإفلاس البنك. ونظرا لترايط البنوك مع بعضها البعض (تقوم المصارف بإقراض الأموال فيما بينها) فإن إفلاس بنك واحد يمكن أن يؤدي إلى حدوث أزمة في النظام المصرفي ككل، ومن المهم الإشارة هنا إلى أنه بسبب عدم التأكد الذي يسود الأنشطة الاقتصادية فإنه من المستحيل التنبؤ بالضبط ما هو حجم السيولة الكافي لتغطية طلبات السحب. علاوة على ذلك تضطر البنوك إلى تخفيض متطلبات الاحتياطي الجزئي لكي تبقى قادرة على المنافسة. ولتخفيف مشاكل الإفلاس أنشئت البنوك المركزية حيث تقوم بالتنظيم والإشراف على البنوك التجارية، كما تلعب دور الملجأ الأخير للإقراض كما تقوم بضمان ودائع البنوك التجارية. وهو ما جعل البنوك التجارية معتادة على توفير النقود في الأوقات الحرجة مما أبعده مخاوف الإفلاس. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012).

ث. **التضخم وعدم إستقرار القوة الشرائية للعملة:** بالنظر إلى قدرة البنوك التجارية على خلق النقود بدون أدنى تكلفة فهي بذلك تسعى إلى تعظيم إيرادات الفوائد وتعظيم الربح مستفيدة من القواعد التنظيمية للنظام النقدي. فعند قيام المصارف بخلق النقود من لا شيء عبر نظام الاحتياطي الجزئي فإنهم يخلقون قوة شرائية لأنفسهم ويزيدون من عرض النقود وعندها ترتفع الأسعار وتتناقص القدرة الشرائية للعملة يشار إلى هذا عموما بالتضخم. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012). وهو بشكل أساسي ضريبة مخفية عن العامة .

ذلك لأن عرض النقود يزيد من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة، ويعتمد مقدار تكوين النقد الممكن على الاحتياطي الجزئي الذي يحدده البنك المركزي، وتدخل النقود المنشأة من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة إلى الاقتصاد في شكل قروض، ويمكن لعملية زيادة عرض النقود الأولية أن تحدث بعض الضغوط التضخمية ويمكن إدراك هذا بسهولة من معادلة العملة المتداولة، وتسوي معادلة العملة المتداولة بين الجانب النقدي للاقتصاد وبين قطاعه الحقيقي، وهو أمر منطقي من حيث التركيب، ومن ثم مطابق رياضيا: $MV=PY$ يمثل الجانب الأيسر القطاع النقدي ويمثل الجانب الأيمن القطاع الحقيقي، فحين تزيد النقود المعروضة من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة تزيد M . فإذا لم يوجد زيادة مقابلة في الإنتاج الحقيقي للسلع والخدمات بمعنى Y يرتفع مستوى الأسعار P بافتراض أن سرعة التداول V تبقى ثابتة. (كاميل، 2017)

ولذلك فإن النظام النقدي الذي يعاني من التضخم، يضعف الثقة ويأثر سلبا على عملية صنع القرار فعندما يكون لمؤسسة أو أكثر حكومية كانت أو خاصة لها الحق في إنشاء مبالغ نقدية جديدة بصورة عشوائية بغرض تحقيق منفعة خاصة فإنه من المستحيل ضمان إسقرار القوة الشرائية للعملة على المدى الطويل.

(Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012)

ج. حدوث عجز جماعي عن السداد لأن جزءا من النقود المتعلق بالفوائد لا يوجد فعليا في الاقتصاد: في نظام الاحتياطي الجزئي يتم تحويل الملكية من المجتمع إلى مالكي وحملة أسهم البنوك، في الواقع عند قيام البنك بخلق النقود من لا شيء عبر نظام الاحتياطي الجزئي، فإنهم يخلقون قوة شرائية لأنفسهم ويزيدون من عرض النقود مما يرفع من معدل التضخم علاوة على ذلك عند حدوث دورة الأعمال وعجز المقرضين عن سداد القروض تقوم البنوك بمصادرة أملاكهم لاسترجاع نقودهم التي خلقوها من لا شيء ! وحدث عجز جماعي عن السداد سيحدث بالضرورة لأن جزءا من النقود المتعلق بالفوائد لا يوجد فعليا في الاقتصاد وقد برهن على ذلك رياضيا

أنظر: (Ahamed Kameel Mydin Meera & Larbani.M, 2006)

ح. نمو الديون بمعدل فائدة مركبة: إننا نعيش في وقت يكون فيه الاحتياطي المصرفي الجزئي في صميم النظام النقدي في كل اقتصاد وطني وبالتالي، فإن آثار هذا النظام تنطبق الآن على الصعيد العالمي، من خلال جعل المال في حد ذاته كيان قائم على أساس المصلحة. حيث تقوم البنوك التجارية بجمع الأموال في عملية منح القروض وباستخدام تقنية "الاحتياطي الجزئي"، فبالنسبة لكل مبلغ من المال ينشأ عن النظام المصرفي، هناك مبلغ مماثل من الديون التي تم إنشاؤها. وينمو هذا الدين بمعدل فائدة مركبة، ويزداد العرض النقدي أيضا وهذا هو السبب في أن المعروض من المال على نطاق عالمي يعتمد على الفائدة. ويسعى المقرضون دائما إلى سداد الديون التي تزيد بفائدة مركبة. ومن أجل سداد هاته الديون التي أنشأها النظام المصرفي والتي لا يمكن سدادها، يجب أن تنمو ديون البشرية. والحاجة إلى النمو الاقتصادي هي في الواقع الحاجة إلى تسديد هذا الدين، وبالتالي دخلت البشرية في سباق مفقود ذي فائدة مركبة. وبالتالي يعتمد النظام النقدي القائم على احتياطي الجزئي على ارتفاع مستويات الدين العام والخاص على المدى الطويل، عندما يستمر هذا الدين في النمو، يتبع بذلك الركود الاقتصادي. (Hulsmann Jorg Guido, 2000)

خ. مساهمة نظام الاحتياطي الجزئي في خلق الأزمات: إن أصل المشاكل والأزمات وسببها الرئيسي يكمن في النظام النقدي وتوليد النقود عن طريق نظام الاحتياطي الجزئي، ذلك أن خلق الائتمان بواسطة القطاع البنكي يؤدي إلى تقلب عرض النقود، مع قيام المصارف بإجراء تعديلات في نسب احتياطياتها، كما يؤدي إلى تنقل جمهور المودعين بين الاحتفاظ بالأموال "داخلية والخارجية" وإلى قابلية المصارف التقليدية للإفلاس وأزمات السيولة وفقدان الدولة لمكاسب الإصدار النقدي. (بول ميلز وجون بريسلي، 2014)

وبما أن النقود تزيد في شكل قروض في النظام النقدي الحالي بهدف الحفاظ على استمراريته لا غير، لهذا تصبح المنشآت والحكومات مدينة بصورة كبيرة حتى الوصول إلى مستوى لا تستطيع تحمله، وهذا كله يحدث نتيجة لتصميم النظام النقدي، وحين لا تستطيع الشركات المواصلة فإنها تنهار، ومن أمثلة هذا الانهيار: الأزمة المالية للشركات الكبرى مثل إنرون (Enron) وزيروكس (Xerox) وحين تحل أزمة بتلك الحكومات يمكن أن تنهار أيضاً، وعلى الأرجح أن تستبدل بحكومات أخرى. وهناك أمثلة عديدة على هذا الموقف كدول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا والأرجنتين. ويتمثل مثل هذا الانهيار في تحول الثروة العينية والسيادة تدريجياً إلى من يتحكمون في النظام المالي. وكل المشكلات البنكية والمالية التي تواجهها حالياً اليابان وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ترجع في الأساس إلى تصميم النظام الذي أوضحناه سلفاً والذي من المؤكد أنه سينهار، وقد حدثت العديد من الأزمات والانهيارات المالية في العقود الماضية، إلا أن النظام المالي العالمي تظهر عليه الآن علامات ظاهرة بالانهيار الوشيك، لأنه يبدو أن الاقتصاديات العالمية الكبرى السابقة قد وصلت بالتزامن إلى نقطة التشبع من الصعب إدراك هذا، لأن المال يدخل إلى النظام في شكل قروض من خلال عملية تكوين الودائع المتعددة، مع إضافة رسوم فائدة، والتي بدورها تحدث زيادات إضافية في الدين حتى يصبح النظام كله غير قابل للاستمرار ومن ثم ينهار. (كاميل، 2017).

وعليه يمكن القول إذا كان الاقتصاد يعاني من اختلال هيكلية ما، يمكن أن ينمو بسرعة في حال إتباع نظام الاحتياطي الجزئي وعند حدوث أزمات أو دورات الأعمال ستكون الخسائر أكبر من الأرباح خلال فترة النمو كما حدث في الأزمة المالية العالمية 2008، رغم أن هناك دول عديدة تواجه أزمات اقتصادية ومالية حادة كأيسلندا، اليونان أيرلندا البرتغال، إسبانيا وإيطاليا، ستتأثر كل منطقة اليورو. وسيتم تحويل ثروات ضخمة من الأفراد إلى المصارف أثناء الأزمات، النظام المالي الحالي في المجموع صفرى إذ أن ما يخسره طرف سيربحه في المقابل طرف آخر. (Larbani. M and ben Touhami J.M, 2012)

4. نظرية الاحتياطي الكامل كبديل لنظام الاحتياطي الجزئي

بهذا النوع من الإحتياطي يلزم المصرف المركزي المصارف أن تضع إحتياطي نقدي بنسبة 100% من حساباتها الجارية لدى البنك المركزي، ولقد ذهب جماعة من الباحثين الاقتصاديين المتمرسين إلى أنه من الأفضل الأخذ بنظام الإحتياطي الكامل كبديل لنظام الاحتياطي الجزئي نذكر منهم.

1.4. اقتراح Ludwig von Mises : كان Ludwig von Mises أول خبير اقتصادي في القرن العشرين يقترح إنشاء نظام مصرفي يطبق التغطية الكاملة على الودائع تحت الطلب ولقد وضع Mises توصياته هاته في كتابه الأول " نظرية المال والائتمان" عام 1912 والذي استنسخ في طبعة ثانية عام 1924. بحيث يرى Mises

أن النظام المصرفي القائم على التغطية الكاملة (100% نسبة الاحتياطي القانوني) وعلى معيار الذهب سوف يدفع بالأسعار الى الانخفاض قليلا وبالتالي يستفيد معظم المواطنين لأن ذلك سيزيد من دخلهم الحقيقي ليس من خلال زيادة إسمية في الأرباح ولا كن من خلال استمرار انخفاض أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية والثبات النسبي في الدخل الإسمي. ويرى Mises أن هذا النظام النقدي والمصرفي أفضل بكثير من النظام القائم على الاحتياطي الجزئي والذي يعاني من التضخم المزمع ودورات التوسع والركود المتكررة، والتي قد تؤدي الى انهيار أو ركود اقتصادي يحيط بالعالم. (JESÚS HUERTA DE SOTO, 2009)

2.4. شيكاغو والتقاليد القديمة المؤيدة لشرط الاحتياطي الكامل 100%: يعود تاريخ تشريع أو إيجاب شرط الاحتياطي الكامل 100% من قبل مدرسة شيكاغو الى تاريخ 16 مارس 1933 من خلال بيان منشور قام بإعداده كل من " Frank H. Director Aaron ، Lloyd W. Mints ، Henry C. Simons " وأخرون بعنوان " المصارف والإصلاح النقدي" بعدها قام Albert G. Hart بالتوسع في هذا البرنامج من خلال مقال له بعنوان "خطة شيكاغو للإصلاحات المصرفية" الذي نشر عام 1935. بعدها قام James W. Angell في نوفمبر 1935 في مقال له بعنوان " خطة الاحتياطي بنسبة 100%" دافع فيه عن هذا الموقف وحلل جوانبه المختلفة وأعقبه Simons Henry بورقة بحثية كتبها عام 1936 بعنوان " القوانين مقابل السلطات في السياسة النقدية". ولقد بين Simons من خلال أطروحته أن إحتياطي 100% ليس مجرد إقتراح لسياسة الاقتصادية، ولاكن حتمية في الإطار المؤسسي للقواعد التي تعتبر حيوية لصحة اقتصاد السوق. ودافع Simons عن شرط الاحتياطي الكامل 100% ووضح أن الغرض منه إستعادة الحكومة السيطرة الكاملة على كمية الأموال المتداولة وكذا قيمتها. ويؤمن Simons أن بنوك الإيداع التي تطبق نسبة الاحتياطي الكامل 100% لا يمكنها أن تفسحل حتى مع قلة المودعين ولا يمكنها أن تخلق النقود أو تدمر فعالية النقود هذه المؤسسات تقبل الودائع كما تستقبل المستودعات السلع وتحصل على دخلها من رسوم الخدمة (رسوم معتدلة لنقل الأموال). وكل هذه المقترحات المصرفية تعيد للحكومة السيطرة على كمية المال وقيمته.

إسهامات Simons Henry فقد اتبعها Fritz Lehmann في مقاله " 100% نقود " وكذلك اتبعها Frank D. Graham في مقاله بعنوان " الاحتياطي الجزئي ومقترح 100% إحتياطي " في سبتمبر من عام 1936.

ولقد قام Irving Fisher بتتبع هذه المقترحات أيضا في شكل كتاب بعنوان " 100% نقود " بعد الحرب العالمية الثانية لتؤخذ بعد ذلك هذه المقترحات مرة أخرى من قبل Henry Simons في كتابه " السياسة

الاقتصادية من أجل مجتمع حر"، ومن قبل Lloyd W. Mints في " السياسة النقدية من أجل مجتمع تنافسي". ولقد توج هذا الاتجاه بالنشر في برنامج Milton Friedman للإستقرار النقدي عام 1959.

Milton Friedman مثل أسلافه يوصي باستبدال النظام المصرفي القائم على التغطية الجزئية بالنظام القائم على التغطية الكاملة بنسبة 100% والفرق الوحيد أن فردمان يقترح دفع فائدة على هذه الاحتياطات في نقطة مثيرة للاهتمام في إشارة الى تكامل نظام البنوك الحرة. ولقد دافع Gary Becker عن هاته النقطة واعتبرها وسيلة وحيدة لنهج هذا الهدف.

بشكل عام فلقد قام منظرو مدرسة شيكاغو بالمطالبة والدفاع عن تطبيق شرط الاحتياطي الكامل بنسبة 100% وذلك لاعتقادهم بأن هذا الاجراء سيجعل السياسة النقدية للحكومة سهلة وأكثر قابلية للتنبؤ بها. (JESÚS HUERTA DE SOTO, 2009)

3.4. اقتراح MURRAY N. ROTHBARD: قام البرفسور ROTHBARD في عام 1962 بتطوير باقتراحه بشأن معيار الذهب الخالص القائم على النظام المصرفي الحر وبتطبيق معيار التغطية الكاملة (نسبة الاحتياطي القانوني 100%)، وانتقد النظام المصرفي القائم على كسور الاحتياطي الجزئي والمسيطر عليه من قبل البنك المركزي، وبدلا من ذلك اقترح حلا بديلا والذي يراه مستقرا على المدى الطويل وهو النظام المصرفي الحر مع تطبيق احتياطي بنسبة 100% وإلغاء للبنك المركزي وإقامة معيار الذهب الخالص والنتيجة تكون الوقاية من الدورات الاقتصادية المتكررة من ركود ورواج والناجمة عن ممارسة الاحتياطي الجزئي، ولاكن أيضا إمكانية تطبيق نسبة 100% كاحتياطي والمحافظة على البنك المركزي كما دافع عنها منظرو مدرسة شيكاغو 1930 وذلك بترك النظام بأكمله عرضة لسياسة والاحتياجات المالية لكل لحظة. ويرافق ROTHBARD تحليله الاقتصادي بأساس قانوني وتهدف دراسته الى ما يدل تماما أن العمل المصرفي مع التغطية الكاملة هو نتيجة منطقية لتطبيق المبادئ القانونية التقليدية للمجال المصرفي. ويشبه ROTHBARD المصرف الذي يعمل بالإحتياطي الجزئي بالمجرم الذي يرتكب جريمة التملك الغير مشروع.

4.4 MAURICE ALLAIS والدفاع الأوروبي عن شرط الاحتياطي القانوني الكامل (نسبة 100%): في أوروبا أيد الفرنسي MAURICE ALLAIS المتألق لجائزة نوبل للاقتصاد عام 1988 اقتراح النظام المصرفي الذي يخضع لمتطلبات الاحتياطي الكامل، وذكر ALLAIS أن الألية الائتمانية التي يعمل بها حاليا والقائمة على أساس التغطية الجزئية للودائع وخلق النقود والتمويلات طويلة الأجل بقروض قصيرة الأجل تصعد بشكل كبير العراقيل والمشاكل الاقتصادية، وبالفعل أغلبية الأزمات الاقتصادية خلال القرنين 19 و 20 سببها التوسع المفرط في الائتمان من خلال تحويل السند الإذني لسيولة، كما وضع ALLAIS في تحليله الاقتصادي أن هاته الأزمات ما هي إلا آثار لممارسة الاحتياطي الجزئي. وعلى الرغم من تأثر الاقتصادي ALLAIS بالنظرية

النمساوية للدورات الاقتصادية إلا أنه في النهاية يقترح الحفاظ على البنك المركزي كمنظمة مسؤولة عن متابعة القاعدة النقدية والاشراف على نموها بمعدل ثابت قدره 2% سنويا. ويعتقد ALLAIS أن الدولة وحدها فقط وليس المصرفين لها الأولوية في أن تستفيد من المصادرة التي تأتي مع خلق النقود، وبالتالي إقتراحه لشرط احتياطي 100% ليس نتيجة منطقية لتطبيق المبادئ القانونية التقليدية على المصارف كما هو الحال عند ROTHBARD، بدلا من ذلك فإنه يمثل محاولة لمساعدة الحكومة في إدارة السياسة النقدية من خلال منع التوسع في الإئتمان والاحتياطات المصرفية الجزئية التي تولد النقود من لا شيء. وبهذا فإن ALLAIS يتبع ببساطة التقاليد القديمة التي أنشئت من قبل بعض أعضاء مدرسة شيكاغو وهي اقتراح شرط الاحتياطي الكامل 100% لجعل السياسة النقدية للحكومة أكثر فعالية ويمكن التنبؤ بها. (JESÚS HUERTA DE SOTO, 2009)

وعليه يمكن القول أن الاستقرار النقدي والمصرفي قد يمكن الوصول إليه بصورة أسهل من خلال نظام الإحتياطي الكامل (100%). كذلك فإن امتياز الاستفادة من الإصدار النقدي يجب أن يترك للدولة، وأن يستخدم لصالح المجتمع كله، بتخفيض الضرائب أو بتمويل مشاريع الرفاه العام. ومن ثم فإن ثمة مطالب تتعالى بأن يتم الفصل بين الجانب المصرفي الجاري والاستثماري، سواء كان ذلك بفصل الأقسام المعنية بمهاذين الجانبين داخل المؤسسة نفسها، أو تكون في مؤسسات مختلفة ويمكن تغطية الودائع الجارية باحتياطات نقدية كاملة أو بأرصدة عن طريق المصرف المركزي، وتغطي التكاليف إما برسوم على العمليات أو بمعونة حكومية. (بول ميلز وجون بريسلي، 2014).

خاتمة

إن استقراء الأزمات عبر التاريخ الاقتصادي، يوصلنا إلى تحميل المسؤولية للنظام الرأسمالي بماديته المفرطة، ذلك أن الكثير من الاقتصاديين يضع تفسيراً للأزمة المالية من خلال العوامل النقدية، وبصورة خاصة إساءة استعمال الائتمان عن طريق التوسع فيه خلقتا عبر نظام الاحتياطي الجزئي. ولقد توصلنا من خلال هاته الورقة البحثية أن عملية خلق النقود عبر نظام الاحتياطي الجزئي عملية غير طبيعية في الاقتصاد لأنها لا تركز على أساس مادي أو حقيقي، كم أنها تساهم بشكل خطير بالإضرار بالنظام الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد يمكن أن ينمو بسرعة في حال إتباع نظام الاحتياطي الجزئي، وعند حدوث أزمات أو دورات الأعمال ستكون الخسائر أكبر من الأرباح خلال فترة النمو. وبالتالي فإن توليد النقود بهذه الصورة فيه خطورة وآثاره الفعلية على الاقتصاد الحقيقي واستقراره. كما أن نظام الاحتياطي الجزئي غير قابل للاستمرار نتيجة حدوث الأزمات والدورات الاقتصادية المؤسس عليها. كما تم التوصل الى أن نظام الاحتياطي الجزئي ظهر كنظام احتياطي على الودائع المصرفية ونتيجة أخطاء التشريع القانوني. أما الطريق لإيقاف هذه الوضعية الجائرة والخطيرة هو تجريد المصارف من قدرتها على خلق النقود

بواسطة نظام الاحتياطي الجزئي، والعودة مرة أخرى إلى نظام الاحتياطي الكامل 100%. ولا يمكن الانتقال إلى هذه الوضعية بين عشية وضحاها نتيجة العواقب الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تنجر عن ذلك فالتدرج في التحول هو النظام الأنسب والضروري لذلك.

قائمة المراجع

- كاميل. ميرا أحمد، (2017)، *سرقة الدول العود إلى الذهب*، ترجمة عثمان ابراهيم التوجري، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، مركز نماء للبحوث و الدراسات 2017.
- عبابنة. عمر يوسف عبدالله، (أيام 14-16 ديسمبر 2010)، *النظم التمويلية والتقديدية ودورها في الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي*، بحث مقدم لمؤتمر الأزمة الاقتصادية المعاصرة أسبابها و تداعياتها و علاجها جامعة الأردن.
- ميلز. بول وبريسلي جون، (2014)، *التمويل الاسلامي النظرية و التطبيق*، كرسي سبائك لدراسات الاسواق المالية الاسلامية، الرياض.

- حسين. عمران، (2016)، *وصف العملية الأساسية لخلق النقود*، تم الاسترداد من:

- <https://www.facebook.com/notes/.1290945990931188/المصري-الاحتياطي-الكسور-نظام-حسين-عمران-الشيخ-عمران-حسين-نظام-الكسور-الاحتياطي-المصري>
- Ben Touhami. M .J and Larbani M, (2012), *Fractional Reserve Banking from Islamic Perspective, Part I: The Prohibition*, 3rd Annual world Conference on Riba Kuala Lumpur, Malaysia, November 26-27.
 - Ahamed Kameel Mydin M. & Larbani. M, (2006), *Part I Seigniorage of Fiat Money and the Maqāsid al Sharī'ah: The Unattainableness of the Maqāsid*, Humanomics , Vol 22 Issue: 1.
 - Shostak. F, (2017), *Fractional-Reserve Banking and Money Creation*, Ludwig Von Mises Institute, Auburn USA Alabama, 16/06/2017.
 - Jorg Guido Hulsmann, (2000), *Banks Can not Create Money*, The Independent Review, Volume (V), Number (1).
 - Mallett.J, (2011) *the text book fractional reserve banking model as a complex dynamic system*, Proceedings of the Eighth International Conference on Complex Systems.
 - Hulsmann. J.G, (2003), *Has Fractional Reserve Banking Really Passed the Test?* Independent Review, VOLUME (7), NUMBER (3).
 - De Soto.J.H, (2009), *Money, Bank Credit and Economic Cycle*, Second Edition, Ludwig Von Mises Institute. Auburn. USA: Alabama.
 - Rothbard M. N, (2008), *The Mistery of Banking*, Ludwig Von Mises Institute, Auburn Alabama.

الاحالات

¹ - يمر التطور الاقتصادي بمراحل من الازدهار والانكماش تسمى الدورات الاقتصادية. والدورة في الاقتصاد الرأسمالي هي مرحلة من الزمن تبدأ مع بداية أزمة وتنتهي مع بداية أزمة أخرى مروراً بأربع مراحل أساسية هي: أزمة فانتعاش ونحوض فركود تعقبه أزمة أخرى، وهكذا تتوالى الحركة الدورية. وعليه يمكن تعريف الدورة الاقتصادية على أنها "تقلبات منتظمة بصورة دورية في مستوى النشاط الاقتصادي".